



السيد رئيس الحكومة، ويتضمن جدول الأعمال سؤال يتعلق بالإدارة المغربية وتحديات خدمة المواطن والمقاولة، تقدمت به فرق ومجموعة الأغلبية. فقبل الشروع في جدول أعمال هذه الجلسة أعطي الكلمة لأمانة المجلس للإخبار بالمراسلة الواردة على رئاسة المجلس.

السيدة جميلة مصلي أمينة المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

توصلت رئاسة المجلس برسالة من السادة رؤساء فرق المعارضة تتعلق بجلسة يومه الأربعاء 26 يونيو 2013 وتفيد الرسالة الموقعة من فريق التجمع الوطني للأحرار وفريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاشتراكي وفريق الاتحاد الدستوري والمجموعة النيابية للحزب العمالي، بقرار عدم المشاركة في أشغال جلسة الأربعاء 26 يونيو 2013 مع التذكير بالموقف الذي عبرت عنه هذه الفرق خلال جلسة 31 ماي 2013 شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، إذن السيد الرئيس، نقطة نظام.

النائب السيد عبد الله بووانو، رئيس فريق العدالة والتنمية

(نقطة نظام):

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

أولا السيد الرئيس، في إطار نقطة نظام، معك 2 ديال الأمانة من الأغلبية، وبلغنا بأن أمين المجلس الذي صوت عليه المجلس فهو يمثل المجلس ولا يمثل طرفا معنا لم يحضر، كنا

محضر الجلسة السابعة بعد المائة

التاريخ : الأربعاء 26 شعبان 1434 (26 يونيو 2013).

الرئاسة : السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب.

التوقيت : ساعة واحدة ابتداء من الساعة الرابعة زوالا والدقيقة السادسة عشر.

جدول الأعمال : الجلسة المخصصة للأسئلة المتعلقة بالأسئلة العامة الموجهة إلى السيد رئيس الحكومة.

السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب رئيس الجلسة:

على بركة الله.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة النواب،

السادة الوزراء،

تفضلوا سنطلق الآن إن شاء الله، تفضلوا السيدات والسادة النواب، السادة الوزراء،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور والمواد 157 و 160 من النظام الداخلي، يعقد مجلس النواب هذه الجلسة المخصصة للأسئلة المتعلقة بالأسئلة العامة الموجهة إلى



إذن الكلمة الآن لأحد مقدمي السؤال السيدة النائبة المحترمة نعيمة بنيحي باسم فرق مجموعتي الأغلبية، الأخت فتيحة مقنع، فلتفضل مشكورة باسم فرق الأغلبية ومجموعتي الأغلبية.

النائبة السيدة فتيحة مقنع:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات النواب والنائبات المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، رغم المجهودات المبذولة ما تزال الإدارة المغربية تعاني من عدة اختلالات تنعكس سلبا على جودة الخدمات المقدمة للمواطن والمقاولة على حد سواء، من بينها البيروقراطية والرشوة والغياب الغير مبرر عن العمل، السيد رئيس الحكومة إنكم أكدتم أن البرنامج الحكومي يهدف في شأن إصلاح الإدارة إلى الارتقاء بالمرفق العام إلى مستوى النجاعة والفعالية والمردودية للقيام بواجباته التي حددتموها لخدمة المواطنين من خلال إعادة الثقة بين الإدارة والمواطن والحكامة الجيدة في التدبير العمومي. نسائلكم السيد رئيس الحكومة اليوم باسم الأغلبية أين وصلت حكومتكم في تحقيق هذه الأهداف ومختلف الإجراءات المصاحبة والمواكبة لها؟ وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على السؤال.

السيد عبد الاله بنكيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

نتمنى أن هو الذي يتلو هاته الرسالة من حيث الشكل. السيد الرئيس، طبقا للنظام الداخلي، المراسلة ترد على الرئاسة وتمر للمكتب ويقرر المكتب بشأنها ثم تقرأ، هاد المسطرة لم تحترم نظرا للاستعجال دياها ربما، ولكن السيد الرئيس نؤكد أنه الفصل 10 من الدستور واضح كيقول أن تقوم المعارضة بواجباتها هاد عدم الحضور ولا المقاطعة أو هاد النوع من الاحتجاج نعتقد بأنه إخلال بالواجبات، والفصل 10 من الدستور حين تكلم على هذا الجانب لم يحدد بأن المعارضة خاصها تحدد طريقة باش غاتمارسها هي بوحدها، المجلس هو الذي يحددها وفق النظام الداخلي ديالوا، ثالثا السيد الرئيس، واحنا كنا أكدوا عليكم كرئيس ديال المجلس أنكم تقوموا بالدور ديالكم بعقد ندوة الرؤساء وبمناقشة هاد الأمر لإيجاد حل له، ما يمكنش نستمرروا واحنا نؤمن بأنه الكل عنده موقعه في هاد الدستور خاصو يقوم به وانتما السيد الرئيس من 31 إلى اليوم ربما ما سمحاتش لكم الظروف ولكن بغينا من اليوم أن تكون لقاءات مع رؤساء الفرق من أجل أن نحلوا هاد المشكل هذا وشكرا وخاصة النظام الداخلي قطعنا فيه أشواط وهو في اللحظات الأخيرة ديالو فكتتمنى أنكم تقوموا بالدور ديالكم، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، إذن أوضح فقط على أنه هذه رسالة توصلنا بها هذا الصباح، فلم يكن من الممكن إحالتها على المكتب ولكن نظرا لأهميتها كان من الضروري إطلاع الرأي العام والمجلس على هاد الموقف، كما أذكر بأنه نعقد كما تعلمون ندوة الرؤساء لتحضير الجلسات التشريعية. ففيما يتعلق بجلسات الأسئلة الموجهة لرئيس الحكومة، نعقد جلسات استشارية مع السادة رؤساء الفرق لتحضير لهذه الجلسات.



السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيدات والسادة النواب المحترمون،

بداية أشكركم ل طرحكم هذا السؤال الذي يخص موضوعا مهما وذا راهنية بالنظر لطابعه الأفقي وتأثيره على عموم المواطنين والمقاولات، ولست بحاجة لتذكيركم بدور الإدارة العمومية وأهميتها، إذ بما يتجسد أساسا مفهوم دولة الحق والمؤسسات، كما أن تنافسية الدول وجاذبيتها أصبحت تقاس بمستوى نجاعة واحترافية إدارتها العمومية، كما أنها الأداة الرئيسية لتنفيذ البرنامج الحكومي والسياسات العمومية، وتكريسا لهذا الدور أفرض الدستور الحالي مجموعة من المقتضيات لتنظيم قواعد سير المرفق العام والحكامة والولوج إلى الوظائف والحصول على المعلومات وغيرها. لذلك، فإن الحكومة تولي أهمية خاصة للإصلاح الإداري بهدف تكريس إدارة حديثة تنصت للمواطن وتتعبأ من أجل خدمته وتواكب تطور حاجياته وتتفاعل مع محيطها، إدارة تجمع بين بساطة المساطر والاحترافية والنجاعة وتتحري الشفافية والحكامة والتفاني في خدمة الصالح العام، والحقيقة أن الإدارة العمومية ببلادنا لا تزال بعيدة عن هذه الصورة، فالإحساس العام لدى المواطن هو أن الإدارة لا تكثرث بمومه ولا بحاجياته، فقد تسربت إلى الإدارة على امتداد عقود مجموعة من الظواهر الغير الصحية كالرشوة، واستغلال النفوذ، والزيونية، والغياب الغير القانوني، وتوالي الإضرابات وتناقص الكفاءات، مما أدى إلى تدني مردوديتها ونقص فعاليتها في الوقت الذي تزداد تكلفتها وعبئها على ميزانية الدولة، وبطبيعة الحال فإن هذه الوضعية هي نتاج تراكم مجموعة من الاختلالات على امتداد عقود من الزمن، منها التوظيف السياسي للإدارة وتراجع جودة المنظومة التعليمية وغيرها.

السيد الرئيس،

لقد توالى التشخيصات، ماشي هادي أول مرة كيتطرح مشكل ديال الإدارة والمخططات الإصلاحية التي تم الإدارة مع تعاقد الحكومات، غير أن هذه الإصلاحات لم تؤدي إلى النتيجة المرجوة، بالرغم من أنها حققت بعض الإيجابيات، والواقع أن إصلاح الإدارة وإن كان يتطلب بعض الوقت فإنه يستدعي اعتماد إجراءات عملية ذات أثر مباشر على المواطن والمقاولة، تستهدف القطاعات الأكثر احتكاكا بالمرتفقين كالعدل والصحة والإدارة التربوية، بالموازاة مع التأهيل المؤسساتي الذي لا تلمس آثاره آنيا، لذلك فإن مقارنتنا لهذا الملف ترتكز على أربعة دعائم أساسية: وهي تخليق الإدارة، وملاءمة إطارها القانوني مع مبادئ الحكامة الجيدة، وتبسيط المساطر، وتفعيل الإدارة الإلكترونية وتأهيل الموارد البشرية، وسأستعرض في ما يلي من جلسة الحكومة على كل صعيد من هذه الأصعدة والإجراءات والمشاريع التي هي قيد الإنجاز.

السيد الرئيس،

تعمل الحكومة على مجموعة من التدابير التي تروم إرساء مبادئ الحكامة الجيدة في الإدارة وخاصة ما يلي :
أعدت الحكومة مشروع قانون للحصول على المعلومة، تم عرضه على العموم لإبداء الرأي نظم حوله حوار وطني موسع، أسفر عن اقتراحات مهمة، نعمل على أخذها بعين الاعتبار قبل عرض الصيغة النهائية على مشروع مسطرة المصادقة، تم إعداد استراتيجية وطنية مندمجة في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها، وسيتم طرح هذه الاستراتيجية للحوار العمومي كذلك من أجل اعتمادها، بالموازاة مع ذلك تم إطلاق البرنامج الوطني التحسيس للوقاية من الرشوة ومحاربتها، من أجل التعريف بمخاطر الرشوة ورفع مستوى الوعي بهذه الآفة وتعزيز ثقافة الوقاية منها في صفوف المواطنين وضمان مشاركتهم الإيجابية في هذا الورش، كما أن الحكومة بصدد إعداد الأرضية



تنقيطنا، بالنسبة للمؤسسات ديال التنقيط العالمية، وستلونها إجراءات أخرى كالمصادقة على الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها والترخيص بمزاولة نشاط تجاري لدى المصالح الجماعية والتصريح بفتح واستغلال المقالع وحفر الآبار، وفي مجال التعمير تم تبسيط المساطر المتعلقة بالحصول على تراخيص البناء وإحداث التجزيئات العقارية والمجموعات السكنية وشواهد السكن والمطابقة ومذكرات المعلومات وغيرها، حيث تم إصدار المرسوم المتعلق بضابط البناء والذي ينص على إحداث الشباك الوحيد للتعمير في الجماعات التي يتعدى عدد سكانها خمسين ألف وهاد المرسوم عشرين سنة وهو مؤخر في الإدارة، أما على مستوى الجماعات المحلية فقد تم إعداد دليل للمساطر الإدارية الأكثر تداولاً على مستواه يشكل إطاراً مرجعياً لتوحيد المساطر وطنياً، وقد تم تعميم هذا الدليل في صيغته التجريبية خلال سنتي 2012-2013 على مصالح الإدارة الترابية والجماعات لإبداء الرأي قبل إصدار طبعته النهائية في الأشهر المقبلة إن شاء الله، كما تم إعداد برنامج لتحديث القيادات والملحقات الإدارية يرمي إلى تأهيل الموارد البشرية، ودعم وسائل العمل لهذه الوحدات الترابية عبر تعزيز شبكة الربط المعلوماتي وتحسين ظروف استقبال المواطنين ويستهدف في المرحلة الأولى 328 قيادة وملحقة إدارية على أساس أربع وحدات لكل عمالة وإقليم، فضلاً عن 26 وحدة نموذجية تابعة لعمالة الصخيرات تمارة وتعمل الحكومة كذلك على تعميم أنظمة الاستقبال ومعالجة الشكايات بمختلف الإدارات العمومية.

السيد الرئيس،

تعتبر الإدارة الإلكترونية محورا من المحاور الأربعة ذات الأولوية في استراتيجية المغرب الرقمي 2013 وتهدف تدابير هذا المحور إلى تقديم مجموعة من الخدمات الإلكترونية بهدف تبسيط المساطر وتسريع الإنجاز ورفع مستوى الأداء والشفافية

لمشروع ميثاق وطني للتمركز، يعتمد المقاربة الترابية ويستجيب للأهداف المرتبطة بدعم الحكامة المحلية وتطوير الخدمات الإدارية ومواكبة الجهوية المتقدمة المرتقبة، كما تنكب الحكومة على إعداد مشروع ميثاق المرفق العام الذي سيحدد قواعد الحكامة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجماعات الترابية والأجهزة العمومية إنسجاماً مع مقتضيات الفصل 157 من الدستور.

السيد الرئيس،

إن تبسيط المساطر الإدارية والتخفيف من أعبائها على المتعاملين مع الإدارة لا يعتبر اليوم مطلباً ملحا للمواطنين فقط، بل كذلك مدخلاً رئيسياً لتحفيز الاقتصاد الوطني وتسريع نموه من خلال خلق بيئة ملائمة للمقاولة والاستثمار، وتقوية جاذبية الاقتصاد الوطني، لذلك فإننا نعتد اليوم مقارنة جديدة في هذا الصدد، تقوم على تدوين المساطر وتبسيطها وتوحيدها في إطار برنامج ينصب على تبسيط مئات مسطرة إدارية الأكثر تداولاً منها 70 مسطرة تم المواطنين و30 مسطرة تخص المقاولات، وعملياً فقد شرعنا في تبسيط المساطر ذات العلاقة ببعض الخدمات الملحة بالنسبة للمواطنين والمقاولة كمسطرتي رخصة السياقة والبطاقة الرمادية الإلكترونية، وفي ما يتعلق بالمقاولة تم الاشتغال على عينة أولى مكونة من أربع مساطر كبرى تظم سبعين إجراء، وهي إحداث الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وأداء الضرائب والرسوم، ونقل الملكية، والربط بشبكة الكهرباء، وتهدف التعديلات التي أدخلت أو ستدخل على هذه المساطر إلى تقليص آجال لإنجازها وتخفيض التكلفة وتقليص الوثائق المطلوبة وعدد المتدخلين، وقد دخل 43 إجراء حيز التطبيق إلى حدود اليوم، في ما سيصل هذا العدد مع نهاية شهر يونيو إلى 54 والباقي سينجز متم سنة 2013، إن شاء الله كل هذا سوف تكون له نتائج على



- وضع وتتبع الشكايات المتعلقة بالخدمات العمومية المحلية عبر الخط حالة الطرق الحضرية، الإنارة، جمع النفايات إلخ.

- إحداث المقاولات عبر الخط.

كما تشتغل الحكومة على استكمال مشاريع جديدة ذات أولوية منها على الخصوص:

- استكمال مجموع الخدمات التي تمكن المواطنين من طلب وثائق إدارية عبر الأنترنت، وتسليمها لهم عبر البريد، ووثائق الحالة المدنية، شهادة السكنى، الضريبة على السيارة إلخ.

- تعميم المواعيد عبر الخط على كل الشبائك الإدارية كالداوير الأمنية بالنسبة للبطاقة الوطنية والمقاطع والمحكم.

- إحداث قاعدة الربط البيئي للإدارات حيث سيتم إنجاز هذا المشروع من التنسيق بين الإدارات في إطار تقديم الخدمات العمومية للمرتفق وتفادي إلقاء هذا الأخير بوثائق وإثباتات تسلم له من لدن إدارات أخرى، سيكون واحد الإدارة عندها واحد الوثيقة ملي كتمشي أنت لإدارة أخرى كيطلبوا منك نفس الوثيقة الآن إن شاء الله الرحمن الرحيم ملي تعمم هاد الخدمة غايولي الإنسان كيحيل على الإدارة اللي عنده وغادي يعطيها له، غايقولوا له راه كايئة.

السيد الرئيس،

إن تحديث الإدارة وتحسن جودة خدماتها يستدعي أولاً تهمين الرأسمال البشري، من هذا المنطلق فإن الحكومة باشرت مجموعة من الإصلاحات المهمة منها :

- وضع منظومة متكاملة للولوج إلى المناصب العليا تركز على فتح باب الترشيحات إن على مستوى المناصب العليا أو على مستوى مناصب المسؤولية الأخرى كمنصب رئيس قسم ومنصب رئيس مصلحة.

وتمثيل مبدأ تكافؤ الفرص وإلغاء التمييز والتفضيل عند تقديم الخدمات، عدد من الخدمات اليوم بدأ المواطن يمكن أن يحصل عليها بطريقة إلكترونية دون أن يخرج من مكان سكنه أو من جواره القريب، وفي هذا الإطار تم إنجاز أكثر من 15 مشروع منها:

- التصريحات الاجتماعية.

- بوابة المستهلك.

- الخدمات القنصلية.

- جواز السفر البيومتري.

- أداء الضرائب.

- التصريح وأداء الضريبة على القيمة المضافة وعلى

الشركات وغيرها من الخدمات خلال المرحلة الأولى.

بطبيعة الحال ما كيستافدوش المواطنين كلهم من هاد الخدمة لأنهم ماشي كلهم عندهم الإمكانيات باش يستافدوا من الخدمة الإلكترونية ولكن هذا إشكال اللي غانحاولوا نتجاوزوه إن شاء الله الرحمن الرحيم بأساليب أخرى، كما أن هناك أكثر من 10 مشاريع في طور الإنجاز 6 منها وصلت إلى المرحلة التجريبية ومنها :

- خدمة أداء الضريبة على الدخل.

- أخذ مواعيد المستشفيات في طور التجربة بأسفي

قبل تعميمها.

- شبك طلب الوثائق الإدارية.

- مشروع وثيقة حيث سيتم تعميمه على 127 بلدية

بجول نهاية شهر يوليوز 2013.

- خدمة طلب موجز السجل العدلي عبر الخط مع

إمكانية الحصول عليه في أقرب محكمة.



وموظفين يجب أن تنصرف إلى تكريس إدارة حديثة وناجعة، وإصلاح الإدارة يستوجب تلازم ثلاثة عناصر وهي: أولا تغيير عقليات الموظفين الذين يجب أن يتشبعوا بروح خدمة المرفق العام، وهاد الشي الحمد لله راه كان فبلادنا وباقي ناس كثار عندهم، ولكن مع الأسف جات بعض العادات والمفاهيم السيئة تتسرب إلينا، ثانيا الانخراط الإيجابي للمواطن الذي يجب أن لا يتوانى عن المطالبة بحقوقه بمعروف وتقديم الشكوى عند الاقتضاء، وثالثا وضع الآليات الضرورية لجرح التجاوزات وبالله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، أفتح باب التعقيبات الكلمة للسيد النائب المحترم سليمان العمراني عن فريق العدالة والتنمية فليتفضل مشكورا.

النائب السيد سليمان العمراني:

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين.

السيد الرئيس ،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات النواب المحترمون،

لاشك أننا اليوم في لحظة رقابية متجددة ومتميزة في مرحلة سياسية يمر منها بلدنا بعد استحقاق صنعه المغاربة في فاتح يوليوز وفي 25 نوفمبر، اليوم المتأمل لمسار الأحداث في بلدنا يتأكد بأن هناك تدافع لمشروعين مشروع يريد الإصلاح ويستقطب من حوله كفاءات وجهات تريد هذا الإصلاح، وهناك جهات تقصف هذا التوجه الإصلاحى من كل الاتجاهات وهناك تشويش مستمر، لكن أكيد لن يوقف الإصلاح نهائيا.

- إطلاق مشروع المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وسيشكل هذا الإصلاح عملا تأسيسيا لوظيفة عمومية تقوم على التلاؤم والانسجام مع المستجدات الدستورية، وتهدف إلى إرساء إدارة مواطنة ومبادرة وفعالة وناجعة ومحايمة تعمل على احترام سلطة الدولة وتسهر على فرض احترامها وفقا للقوانين المعمول بها وتمارس وظائفها بدون تحيز.

- إرساء المبركة وسيلة وحيدة لولوج الوظيفة العمومية

- إحداث بوابة التشغيل العمومي

www.emploipublic.ma لتمكين المواطنين من

الاطلاع بسهولة على كل إعلانات التوظيف بالإدارة

والترشيحات المفتوحة لتولي المناصب العليا ومناصب المسؤولية.

وقد بلغ عدد المناصب المعلن عنها على البوابة إلى غاية يونيو

2013 أكثر من 24 ألف و 200 منصبا، كما بلغ عدد

مباريات التوظيف المنشورة على الموقع 954 وتم نشر 201

إعلان لشغل المناصب العليا، و204 إعلان لشغل المناصب

النسوية الأخرى، محاربة التغيب الغير المشروع عن العمل حيث

تم إصدار منشور في هذا الموضوع، وفي هذا الصدد قد تم

تطبيق مسطرة ترك الوظيفة في حق 523 موظفا، إعادة تأهيل

التكوين الموجه للأطر العليا للوظيفة العمومية عن طريق دمج

المعهد العالي للإدارة والمدرسة الوطنية للإدارة في مؤسسة واحدة

تستجيب للمعايير الدولية، وقد تم إعداد مشروع قانون بهذا

الخصوص سيعرض في الأيام المقبلة على مجلس الحكومة.

السيد الرئيس،

إن الوضعية التي آل إليها الاقتصاد العالمي والتسابق

المحموم بين الدول لتحسين تنافسيتها وجاذبيتها والمطالب

الملحة للمواطن كلها عوامل تدعو الإدارة للتكيف مع الواقع

الجديد، لذلك فإن جهودنا جميعا كمسؤولين سياسيين وإداريين



السيد رئيس الحكومة،

بعد سنة ونصف يتأكد باللموس أن الحكومة رغم الصعوبات والتحديات الذاتية والموضوعية تمضي بكل ثقة وبكل ثبات في إنجاز برنامجها التعاقدى الذي أمضته مع البرلمان، طبعاً لا يمكن الحديث عن التفاصيل في هذا الإنجاز الحكومي لسنة ونصف لما مضى من عمرها، لكن يجب أن نؤكد أن العناوين البارزة لهذه المرحلة أن هناك إصلاحات كبرى تجري في البلد، أولاً اليوم لا شيء يعلو فوق سلطة القانون والمؤسسات، اليوم هناك توجه لكي تصبح الدولة في خدمة المجتمع، طبعاً وهذا يعني إعادة بناء أسس الدولة من جديد، اليوم الإدارة المغربية متفائلة وتتوجه لكي تكون خادمة لمحيطها المؤسساتي والشعبي بما يعزز الثقة في النهاية بين هذه الإدارة وبين محيطها.

السيد رئيس الحكومة،

المغاربة ينتظرون إصلاحات كبيرة ونوعية، إصلاح المقاصة والتقاعد والإصلاح الجبائي وغيره، وإصلاح الإدارة العمومية من أهم الإصلاحات التي أنتم تمضون فيها وهي محط إنتظارات وآمال المغاربة جميعاً، ولاشك تعلمون أن الفصل 89 من الدستور الذي ينص على أن الإدارة المغربية موضوع رهن تصرف الحكومة هذا يعني أن اليوم بهذا المقتضى الدستوري الإدارة تابعة للحكومة ليس هناك أجندة لهذه الإدارة إلا أجندة الحكومة، انتهى الزمن ديال التحكم في الإدارة وإنتاج قرارات غير مشروعة وخارج القانون وسلطة الدستور. اليوم السيد الرئيس ناقش موضوعاً محورياً وأساسياً جداً لاشك أن الإرادة الحكومية السياسية تتبلور من خلال برمجتها ومن خلال ما أنجزته من إصلاحات إلى اليوم مما ذكرتموه السيد الرئيس الحكومة في كلمتكم على سبيل المثال من باب التأكيد ذهبتكم بكل جرأة وشجاعة إلى تطبيق قاعدة الأجر مقابل العمل

وساهم هذا القرار الجريء في توقيف الإضرابات العيشية التي كانت تعصف بالمرفق العام وخدمة المرفق العام للمواطنين، أرست نظام الحكامة وذهبتكم في هذا الإتجاه بعيداً عبر محاربة اقتصاد الربع والحملات الوطنية لمحاربة الرشوة وأصدرتم نصوص الصفقات العمومية، اليوم تؤهلون الإدارة العمومية من خلال التوظيف المباشر انتصاراً لمقتضيات الدستور والقانون. في النهاية هذا إعلاء لمنطق الإستحقاق والآن هناك مسار مهم ومتميز للتعين في المناصب العليا بالشفافية والكفاءة والنزاهة والإستحقاق ونؤكد السيد الحكومة أن تعمل الحكومة على تطوير الإطار المؤسسات للجن ديال الإنتقاء لكي تكون خادمة أكثر ما يمكن للمقتضى الدستوري ديال الشفافية والنزاهة.

السيد رئيس الحكومة،

تمضونا في تصفية المساطر مما ذكرتموهم فهو مهم جداً وغيره، الأداء الإلكتروني فيما يتعلق بتقليص الآجال ديال معالجة الوثائق، إخراج الحكومة لظابطة البناء وهو مهم جداً وينتصر بخصوص لتبسيط المساطر والإعتبار والوسط القروي كوسط يعاني بشدة في هذا المجال، طبعاً الشبابيك الموحدة وتقليص الآجال وكذا عدد المتدخلين، اليوم هناك رضا المواطن على الخدمة العمومية نلمس هذا كبرلمانيين في الميدان وتؤكدته البحوث والدراسات البحث الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قبل سنة تقريباً أكد أن المواطنين راضيين عن الجماعات الترابية بنسبة 43 في المائة، وهذا مهم جداً يعني يؤكد أن قرار توقف الإضرابات فعلاً يعني آثار وجمال المواطنين، اليوم المقاولات والمواطنون يعني راضون عن الخدمات البريدية، الضمان الإجتماعي بنسب عالية مما ذكرته هذه الدراسة، مما يؤكد بأن الحكومة يجب أن تمضي، طبعاً من ينكر



شكرا الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عبد الواحد الأنصاري عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية تفضلوا السيد المحترم. تفضلوا إلى المنصة.

النائب السيد عبد الواحد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

الموضوع الذي نحن بصدد مناقشته أكيد أن الوقت لا يكفي لإبداء وجهة نظر بما فيه الكفاية سواء للحكومة أو للأغلبية أو حتى للمعارضة الغائبة، لكن هذا لا يمنعنا من تقديم بعض الملاحظات أولها هو ما ذهبتم إليه السيد رئيس الحكومة المحترم من أن المواطنين يسجلون عدم الرضا على الأداء الإداري بصفة عامة، خاصة إذا ما قارنا ما تنفقه الدولة من ميزانيتها ومن الناتج الداخلي الخام الذي يصل إلى 13% لا يتوازي مع المردودية أو المردودية لا تتوازي مع هاد المبلغ المرصود الذي يفوق 100 مليار درهم، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع بعض الدول التي هي في الوضعية ديالنا الاقتصادية وللمقارنة فقط نشير إلى أن هاته النسبة لا تتعدى 7.1% بالنسبة لتونس، و 8% بالنسبة لمصر مع العلم بأن عندهم 4 ديال المليون ديال الموظفين.

الآن نلاحظ بعد هاته المقدمة بأن الاختلالات التي تعرفها الإدارة يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

أولا: سوء توزيع الموارد البشرية، علما بأن هاد سوء التوزيع إلا بغينا نرقموه نعطيوه 20% في الرباط و 37% من الموظفين ديال الدولة في المحور الرباط الدار البيضاء القنيطرة؛

هذه الإنجازات نقول له: قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد وينكر الفم طعم الماء من سقم..

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم.

النائب السيد سليمان العمراني:

باقي عندي السيد الرئيس جوج دقايق، دقيقة ونصف.

السيد الرئيس:

تفضل.

النائب السيد سليمان العمراني:

على مستوى الخصاص السيد لرئيس، لابد من التطوير المستمر، يجب على الحكومة والوزراء أن يتكوا مكاتبهم في الرباط قليلا، ويديروا زيارة تفقدية للإدارات، يوقع اجتماع العمال والولاية لأنه خاصهم ينخرطوا في مسار الإصلاح ديال البلد ديالنا، التصدي للموظفين الأشباح الذهاب بعيد في محاربة اقتصاد الربيع وغيرها من الأمور الأساسية الذي نص عليه برنامجكم الحكومي.

السيد الرئيس،

في النهاية أريد أن أؤكد أن الحكومة يجب أن تمضي بكل جرأة وشجاعة، قطار الإصلاح أخذ وجهته، الشعب يلتف على هذه التجربة السياسية الجديدة، يجب إرساء ثقافة جديدة لحب العمل في الإدارة المغربية، الذهاب بعيدا في الإصلاح وعدم الالتفات لمن يقوم بالتشويش بمعنى الإرباك والإشغال في أفق الإنهاك، السيد الرئيس الإدارة أداة أساسية للإصلاح وأيضا موضوع لهذا الإصلاح فيجب أن تمضوا بعيدا. شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:



ومرجعا في اتخاذ أي قرار، هذا جزء من بعض الاختلالات. وحتى نكون إيجابيين لا بد أن نساهم في بعض الاقتراحات، نرى بدورنا منذ الآن، ندعو إلى التعاطي الإيجابي مع المناظرة الوطنية لإصلاح منظومة الوظيفة العمومية أو قانون الوظيفة العمومية وتوسيع المشاورات بشأنه مستقبلا، الخلاصات التي قد تصل إلى هاته المناظرة ندعوكم إلى توسيع المشاورات بشأنها وعدم اعتمادها لوحدها.

ثانيا ندعو إلى تحسين تفعيل قانون التعيين في المناصب العليا وفق ما يلي : أي تحديد المعايير الموحدة الجدية مع مراعاة الخصوصيات القطاعية، أي تكون معايير موحدة تشمل الجميع، أفقية، وهناك طبعاً معايير قد تستدعي وضعها بعض القطاعات الحكومية؛ تفعيل قانون تعليل القرارات الإدارية فهو قانون غير مفعّل لغاية اليوم تحت طائلة المساءلة الإدارية، فكثيراً من القرارات نرى أنها غير مفعلة والإدارة لا تقوم بأي شيء في حق صاحب القرار الغير معلل بل تتركه وشأنه وفي أقصى الحالات تدعوه إلى اللجوء إلى القضاء، هذا أمر غير لا يستجيب لشروط النجاعة والحكامة...

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم. دقيقة واحدة.

النائب السيد عبد الواحد الأنصاري:

- دعم اللامركزية وتحفيز الموظفين للعمل بالمناطق النائية؛
- وضع آليات لإعادة انتشار موظفي الجماعات المحلية؛
- وضع آليات لموظفي الجماعات في أفق وضع نظام أساسي خاص بهم؛
- ربط الترقية بمعايير مضبوطة ومحددة قوامها المردودية والكفاءة والقطع مع ممارسات المحسوبية والزبونية التي لازالت مستشرية لغاية اليوم في موضوع الترقيات؛

هناك أيضا مركزية القرار أي أن المشاكل اللامركزية ولكن القرار متركز في الرباط، وهذا أمر يدعو أيضا إلى التساؤل ونلاحظ بأنه بالفعل اختلال في التدبير ديال الإدارة؛ كذلك أيضا تعقيد المساطر وقد أشترتم إلى ذلك وعدم توحيدها، خاصة بالنسبة للمقاولات والمستثمرين في قطاعات مختلفة وربما داخل القطاع الواحد وفي منطقة واحدة؛ كثرة الوثائق المطلوبة من طرف الإدارة المرهقة، سواء بالنسبة للمواطن أو بالنسبة للمستثمر، وأعطيكُم مثلا استرجاع الضريبة على الدخل تتطلب من كل مواطن أو جهة معينة ما يفوق 20 وثيقة وتكرارها سنويا، بحيث الملف لا يتعاطى معه بشكل مستمر خلال السنوات الموالية؛

عدم احترام وتفعيل النصوص التنظيمية في عدد من الحالات وأسوق نموذج البطاقة البيومترية التي لا تعفي المواطنين في كثير من الإدارات من عقد الازدياد شهادة السكنى وما إلى ذلك من الوثائق المنصوص عليها بمقتضى هاد القانون. لن أتحدث في موضوع الرشوة لأنها بالفعل معوق أساسي اليوم في القطاع، ورغم المجهودات المبذولة في هذا الموضوع لازالت مستشرية في شرايين الإدارة ويتعين الجلوس لوجود مقاربات أخرى قد تكون زجرية وقد تكون غير ذلك. أيضا نلاحظ أنه كثيرا من القرارات تطبعها في بعض الأحيان المحسوبية والزبونية والقراءات السياسية في كثير من الأحيان لازال هذا الموضوع موجود في كثير من القطاعات.

موضوع آخر لا بد أن أشير إليه وهو المتعلق بالسلطة التقديرية الممنوحة للمسؤولين في كثير من القطاعات، سواء الجهويين أو الإقليميين، يتعين أن يكون القانون هو الحد الفاصل في اتخاذ القرارات ولا شيء آخر. والسلطة التقديرية موكولة فقط للقضاء فما دون القضاء لا سلطة تقديرية، النصوص والقوانين التنظيمية هي التي يتعين أن تكون حكما



تحقيقا لهذه الغاية، فقد تم اعتماد لأول مرة استراتيجية للتحديث مندمجة وشمولية تستوعب المكونات الثلاث الرئيسية للإدارة والمتمثلة في: تهمين العنصر البشري؛ هندسة المساطر والإجراءات؛ ومكافحة الرشوة والريع والفساد؛ لأول مرة نلاحظ أن هناك دينامية عميقة وجادة لإصلاح الإدارة عبر فتح الأوراش المهيكلية الكبرى وعبر الإنجازات التي تمت في وقت وجيز.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أکید أن الإدارة المغربية تعرف مجموعة من الاختلالات والنواقص والسبب في ذلك يعود إلى تراكمات عديدة ومتعددة، جعلت من الإدارة الشبح المعرقل للاستثمارات ولقضاء المآرب وللخدمات، المواطن يتبرأ اليوم من الإدارة، المواطن اليوم ليس صديقا للإدارة. أکید السيد الرئيس، أن الإجراءات والمقاربات والجرأة التي تمت بها معالجة بعض القضايا اليوم ستمكن لا محالة من تحسين صورة الإدارة ومصالحه المواطن مع الإدارة.

السيد الرئيس،

إن ما يجري اليوم بين الرأس مال البشري في الإدارة العمومية لا يمكن بتاتا من التحسن السريع، لأن ما يجري اليوم، سواء على مستوى الفرق في الولوج إلى المناصب، الحمد لله اليوم أصبحت تطبع بشفافية وبوضوح وتكافؤ للفرص، نشمن هذا الوضع ونتمنى أن ينطبق ذلك الأمر على تكافؤ الفرص، ليس فقط في ولوج المناصب السامية ولكن في كل المناصب حتى في التشغيل. نشمن أننا اليوم نعيش جوا في تكافؤ الفرص بين المتبارين، لا ولوج للمناصب إلا عبر المباريات وتكافؤ الفرص.

نشمن كذلك الجرأة التي كانت عند الحكومة حينما أقرت لا يمكن أن نؤدي الأجرور إلى من يقوم بالإضراب خارج

- تسريع وتيرة رقمنة الإدارة وقد أشترتم إلى ذلك بدأت الوتيرة ولكنها بطيئة جدا، ندعوكم إلى تسريع هاته الوتيرة فمن شأنا أن تحفز على نجاعة الإدارة، شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم السيد محمد مبدع عن الفريق الحركي، فليفضل مشكورا.

النائب السيد محمد مبدع :

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

حضرات السادة،

غير خاف عليكم أن الإدارة تواجه اليوم تحديات عديدة وتتفاعل داخل سياق مطبوع بمحيط داخلي وخارجي يخضع لتحولات عميقة على مستوى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر المؤكد حضرات السيدات والسادة، هو أن هذه التحولات الجديدة أصبحت ظاهرة تستلزم بلورة منظور حديث وإرساء أساليب عمل جديدة يتعين على الإدارة أن تعتمد عليها وتتجاوب معها موضوعيا للتأسيس لمرفق عمومي قادر على رفع التحديات المختلفة والاستجابة للانتظارات الملحة للمواطنين وللمستثمرين.

ولكسب هذا الرهان، عمدت هذه الحكومة ونحن معها، إلى جعل من تحديث الإدارة ورشا مهيكلًا ومشروعًا مجتمعيًا وطنيًا تنخرط فيه جميع فعاليات المجتمع، مقتنعة تمام الاقتناع أن التحديث ببلادنا هو عمل الجميع ولا يجب أن يفرض على المواطن بل يجب على المواطن أن ينخرط فيه.



أدخل باسم الفريق الديمقراطي في هذه الجلسة التي نخصص محورها للإدارة المغربية وتحديات خدمة المواطن والمقاولة، وهو موضوع يكتسي أهمية كبرى ويجب تناوله بكثير من العناية وجعله من الأولويات التي تتطلب اتخاذ إجراءات وتدابير ناجعة.

إننا في فريق التقدم الديمقراطي، نعتبر بأن واقع الإدارة المغربية جدير بأن نناقشه اليوم نظرا لما تشكله الإدارة من عصب للتنمية ومحور الحياة الاقتصادية، فالبلدان المتقدمة لم تتقدم إلا لأنها تتوفر على إدارة قوية وفعالة، نزيهة وشفافة ذات مصداقية. على هذا الأساس إذن سنتحاور معكم السيد رئيس الحكومة، ونحن متأكدون بأن حوارنا معكم اليوم سيكون غنيا ومثمرا وستليه إجراءات نأمل أن تكون في مستوى تطلعات المواطنين والمواطنين والمقاولات المغربية لتجاوز الاختلالات والبحث عن الحلول والمشاكل بشكل جماعي، وبكل ما يتطلبه ذلك من روح وطنية واستحضار المسؤولية. والواقع أن التشخيص الموضوعي والمجرد لواقع الإدارة المغربية اليوم والملازمة الدقيقة لمواطن قوتها ومظاهر اختلالاتها، ترسخ لدينا القناعة بضرورة بذل الجهود الضرورية لإصلاحها وتطويرها، بالنظر لكونها شرطا أساسيا لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود وجلب الاستثمار. فالإدارة البطيئة التي تفتقر للموارد البشرية ذات الكفاءة العالية والمتخلقة، ستكسر عندها كل جهود التنمية والإصلاح، وهي قناعة لا نختلف فيها. تجسيدا لهذا الهدف، أعتبر أن هناك خيارات كبرى ذات أولوية في مجال الإصلاح الإداري يكون من شأن اعتمادها وتنفيذها على أرض الواقع تأييدا للإدارة المغربية لجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه بلادنا.

وأول سؤال نطرحه في هذا السياق، هو مدى تقدم ما التزمتم به السيد رئيس الحكومة، في برنامجكم، في الشق

القوانين المعمول بها، هذا شيء حد من الإضرابات وكنا معكم فيها، كانوا الناس كيديروا الإضرابات وكيتمخلصوا وكان معمولا نه، وبجراحة وبقوة سياسية وبيارادة حقيقية تم الحد من ذلك. كان الولوج إلى المناصب كذلك عبر الولوج المباشر والتعيينات المباشرة، اليوم المباريات ساوت المواطنين فيما بينهم، هذا شيء نتمنه، هذا هو الإصلاح، هذه هي المباريات الحقيقية التي تكافئ الفرص بين كل مكونات الشعب.

السيد الرئيس،

اختلالات أخرى تعاني منها الإدارة المغربية فيما يخص الاستثمار، المواطن اليوم والمقاولة اليوم تعاني من عدم تكافؤ الفرص، من ثقل إمكانات الإجراءات الإدارية والمساطر والتعقيدات وقوة الوثائق، والتدبير الاجتهادي في بعض المناطق وفي بعض العمالات وبعض الإدارات، يجعل المواطن والمقاول والمستثمر ينفر ويتعد وربما يلجأ إلى بلدان أخرى.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن مقاربتكم في القضاء على الرشوة أمر إرادي نتمنه في مكافحة الفساد، أمر نتمنه نتمنى لكم التوفيق والسداد وسنكون دائما مساندين لكل الإجراءات التي تحسن بين العلاقة بين المواطنين وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، نواصل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم كريم الزيايدي عن فريق التقدم الديمقراطي فليفضل مشكورا.

النائب السيد كريم الزيايدي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات النائبات والسادة النواب المحترمون،



الضمانات للمواطنين اتجاه الإدارة وضبط ممارسة السلطة التقديرية، وإقرار المساءلة وتقييم الأداء في التدبير العمومي، وتطوير قدرات الموارد البشرية عبر التكوين والتكوين المستمر. وقبل أن أختتم هذه المداخلة، لا بد أن أذكر ما تتعرض له بعض المقاولات بتعاملها مع الإدارة، وأسوق مثال مجموعة من المقاولات بورزازات وزاكورة وتنغير التي تطالب بتحسين مستحقاتها المالية اتجاه الإدارة بعد إنجازها قبل سنوات لعدة مشاريع في المنطقة. هذا مجرد ما نطلبه في فريق التقدم الديمقراطي، ضرورة معالجة وبهدف تقوية النسيج المقاولاتي الذي يحتاج إلى الدعم والمرافقة. نستحضر معكم أيضا مستوى الخدمات الإدارية التي تقدمها مختلف المصالح القنصلية للجالية المغربية المقيمة بالخارج، وما يتطلبه من بذل المزيد من الجهد قصد تطوير بنيات الإستقبال وتحديثها وعصرنة آليات المعالجة الإدارية، وتنمية القدرات التواصلية للمواطنين بها.

إننا في فريق التقدم الديمقراطي، نثق في جهودكم السيد رئيس الحكومة، وعبركم في جهود كل الوزراء ودعمنا لكم سيظل متواصلا وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، لم يتسجل أحد باسم فرق أو مجموعة الوسط النيابي أو مجموعة المستقبل. إذا أهيئنا المناقشة العامة، أعطي لكم الكلمة السيد رئيس الحكومة للإجابة على التعقيبات.

السيد عبد الاله بنكيران، رئيس الحكومة :

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة النواب المحترمون، السيدات النائبات المحترمات، اسمحوا لي بهاد التعقيب الذي بعد أن استمعنا إلى السؤال الأول والجواب الذي تقدمت به كرئيس الحكومة حول

المتعلق بالإدارة والمخططات التي تسهرون في تنفيذها بهذا الخصوص.

وفي هذا السياق، لا بد أن نحبي تعاطيكم الإيجابي مع مجموعة من القضايا المرتبطة بإصلاح الإدارة وتخليقها ومحاربة الفساد داخلها، لست في حاجة هنا إلى أن أسرد كل ما قمتم به، لأنكم فعلتم ذلك قبل قليل وفي المقابل لا بأس أن أقف عند مسألة الإجراءات التي لا تزال تحتاج لمزيد من التبسيط، ونطمح أن تتحول إدارتنا على هذا المستوى من إدارة ورقية إلى إدارة إلكترونية أو على الأقل إلى إدارة تعتمد تبسيط المساطر والإجراءات كما هو الحال في كبريات الدول الرائدة في هذا المجال. نطمح أيضا أن يتم تحديد أسقف زمنية للانتظار والحد من عبارة "سير حتى لغدا" المتفشية ولتعودوا في هذا الصدد إلى واقع لحال. في ما يتعلق مثلا بمساطر الصفقات العمومية وإنشاء المقاولات وفتح المحلات التجارية وطلبات جوازات السفر ورخص السياقة والبطائق الرمادية، المطلوب أيضا هو تنمية قدرات التواصل وتوفير بنيات الإستقبال داخلها والتعامل مع المواطن بقدر كبير من الإحترام والكرامة، والحد من مظاهر التزوير والمحسوبية والزبونية التي لازالت تنخر جسم إداري بكل أسف، وهي أعطاب لن يتم إصلاحها إلا بالإرادة السياسية القوية وبالنفس الطويل. كما أن الإصلاح يتطلب كذلك تطبيق المقتضيات الزجرية الضرورية، خصوصا ما يتعلق بقضايا وحالات الرشوة والفساد. ومن جهة أخرى، ينبغي اعتماد معايير صارمة في التوظيف العمومي مبنية على مبدأ الإستحقاق وتكافؤ الفرص والمساواة والنزاهة والشفافية.

الواقع كذلك يفرض أجراً مبدأ التركيز الإداري الذي يعد وسيلة فعالة للتوزيع الجديد من المهام الإدارية بين المصالح المركزية والمصالح اللامركزية، وترسيخ المعايير الوقائية عبر توطيد قيم الشفافية والنزاهة بتدبير الشأن العام، وتوفير المزيد من



يجد إدارة تتعامل معه بنوع من المحنة التي تفرضها الأخوة، لأن احنا في هاد البلاد المغاربة كل مغربي تيقول للمغربي أخويا، ما تقدرش تقول أخويا في دولة أخرى يبقاوا يشوفوا فيك الناس يستغروا، لأنه احنا كنشعروا بأن احنا عائلة وحدة. ما كنفهموش أن المواطن المغربي يمشي للإدارة ويلقاها عدوانية نحوه، ما تنفهموش هاد الشي وما تتقبلوهش وما خاصوش يكون.

المغربي يريد أنه حينما يذهب إلى المستشفى، كم من إجراء اتخذنا في حق المستشفيات. وقلنا للناس ما يمكنش امرأة تجي تولد وتقولوا لها ما عندكش الوراق ما تدخلش، امرأة جات تولد خاصها تولد، والمشاكل الإدارية نحلوهم من بعد. ومع ذلك مع الأسف الشديد، هاد الشي باقي تيقوع، ولكن كايين اليوم تحسن، كايين اليوم تغير، وهو أنه مع الأسف الشديد 2 ديال الأطباء تسببوا في الوفاة ديال واحد السيدة راكم تتعرفوا القضية دياها لأنه ظهرت في الصحافة. السيد الوزير تحرك ومشى واتخذ الإجراءات القانونية في الموضوع وقرر هو المتابعة ديال الأطباء، لأنه الشعور اللي كان عندنا من قبل أنه *les corps*، الهيئات تقوم لندافع عن نفسها، لا ماشي معقول، ماشي معقول المحامي يدافعوا على المحامين والأطباء يدافعوا على الأطباء مهمما كان، لا، يدافعوا على المحامي المحامين إلا كانوا المحامين على صواب، أو على الأقل يحتمل تصرفهم الصواب، ونفس الشيء بالنسبة للأطباء. ونحن جميعا ندافع عنهم، لكن إذا كانوا على خطأ وتسببوا في خطأ ولا بد أن يتحملوا مسؤوليتهم، ولا بد أن يجدوا أن المجتمع كله سد واحد يقابلهم.

أنا غنقول لكم واحد المسألة المتني، منذ بداية مجيء هذه الحكومة، استطعنا ضبط شخص متلبس بجريمة الرشوة ومعه الفلوس وتوضع الشخص في السجن، وبعد ذلك القضاء

المجهودات التي بذلتها الحكومة وتبذلها لإصلاح مرفق الإدارة العمومية وتقريبه من المواطنين وجعله في خدمة المقاول، والتعقيب أنا أوكد على التشخيص الأول الذي قلت وهو أنه أداء إدارتنا غير مرض، وأنه اليوم كنشكركم لأن من خلالكم أريد أن يأخذ المغاربة عموما والموظفون خصوصا المحترمون والذين منهم الكثير من الناس يشتغلون بجدية وباستمرار، أن اليوم لم يعد عندنا إمكانية لتراجع إلى الوراء. اليوم المواطن العادي لا يقبل أن يأتي إلى إدارة بلده ويشعر بأنه في مرفق يعني لا يكن له الاحترام والتقدير، لا ييسر له قضاء حاجاته، حل مشاكله. اليوم المواطن عنده وعي بأنه هو صاحب السيادة في الدولة، وهذا منصوص عليه في دستورنا، وأنه من حقه على هذه الإدارة أن تقدم له خدماته بالدرجة نقولوها "بلا جميل"، وأنه يريد، طبعا احنايا تنعملوا مجهود، بسطنا واحد العدد ديال المساطر، اتخذنا واحد العدد ديال الإجراءات، عملنا واحد العدد ديال الخدمات عبر الإلكتروني، المرسوم ديال التنظيم ديال العقار اللي تكلمنا عليه عشرين سنة هذه والناس كينتظروه خرجناه اليوم، المستثمرين في العقار عملوا بيان كيشكروا الحكومة وكيشمنوا هاد القرار، ولكن كولشي هاد الشي باقي المواطن ما كيشعرش بحال اللي قالوا بعض الإخوان بالصدقة بينه وبين الإدارة. ولهذا ملي جيت كان عندي واحد البدع فيه 2 دالأمور، الأول مبني على إعادة الثقة هذا هو المهم، واحا يكونوا العدد ديال الوثائق عشرين السي الأنصاري، واحا يكون، بإمكان المواطن يجمع عشرين وثيقة، ولكن المواطن يجب أنه حيثما ذهب يشعر بأن الإدارة متعاونة معه، كيلقى اللي يسمع له، المواطن العادي، المواطن الضعيف، الأقوياء يعني دائما كيعرفوا يأخذوا حقهم، حق المواطن العادي كيضيع والموظف لا يبالي به في كثير من الأحيان. يريد أن يجد إدارة تنصت إليه، تصغي إليه، يريد أن



المسألة الثانية، اللي بغيت نقول والإخوان الموظفين من خلالكم، وهي أنه اليوم ما بقيناش كنعيشوا بوحدنا، ما بقاش بحال هذه 20 عام كان عندنا سياسة حمائية، كنا كنعلموا الصناعة ديالنا، كنا كنعلموا الاستثمار ديالنا، كانت واحد العدد ديال الأمور متيسرة، اليوم ما بقاش من الممكن، احنا داخلين في اتفاقيات، دخلنا لعالم أصبح مفتوح وولى العالم تبتنافس مع بعضياته، وإلا ما كناش قادرين باش نفرضوا نفوسنا كدولة يأتي إليها المقاول لأن مع ولد البلاد في النهاية غايصبر عليك غايصبر عليك، ولكن ولد البلاد خاصك تزيينه البلاد باش يبغي بلاده راه الجهود اللي كنبدلوا في الأمن واللي كنبدلوا في العدالة واللي كنبدلوا في واحد العدد ديال المجالات، لو نحسنوا المعيشة ديالنا سوف تنقص لن نحتاج إليها كلها، لأنه ملي غايكون المواطن مرتاح ويكون كياخذ الحق دياله وغايكون الاستثمار وغاتكون الحركية وما غايحتاجش يوقع في الجريمة وما غايحتاجش يوقع. ولكن هداك الأجنبي لا مشى حتى جا هنا، ولقى في الدول الأخرى ملي تيمشي للإدارة تيلقى استقبال أحسن وملي كيبيغي واحد الوثيقة تيلقى البساطة في الحصول عليها، والحق دياله مضمون في المحكمة وكل المسائل دياله ما كاين اللي كيطلب له رشوة، بطبيعة الحال إلا ما لقاش هداكشي هنا غادي يمشي وغادي يخلينا.

وهنا غانرجع للقضية اللي ذكرتي السي الأنصاري، ديال 100 مليار ديال الدرهم، فعلا احنا تنخلصوا بزاف للموظفين ديالنا لأن الأجر ديالنا مرتفعة، ما كاينش مقارنة بينا وبين مصر وبين تونس، ما كاينش وحتى الجزائر اللي عندها النفط، خاص الإخوان يعرفوها. دابا اللي عطى الله عطاه، احنا ما غادي نقولوا للموظفين اليوم غادي نقصوا لكم الأجر ديالكم، ولكن إذا اشتغلتم يا معشر الموظفين، وهذه راه روح جماعية، حتى المواطنين خاصهم يشاركوا فيها، خاصهم

حكم عليه، أعطاه السراح المؤقت. ما عندنا ما نقولو في الرأي ديال القضاء، ولكن هاد الشخص استقبال استقبال الأبطال من طرف رفاقه في المهنة، هاد المسألة باقية كتحضر فيا إلى اليوم، كيف يعقل؟ خاص المجتمع المغربي ما يقبلش بحال هاد التصرفات. أنه اليوم أنت مسؤول، نائب برلماني أو وزير أو قاضي أو قائد أو عامل أو والي، غدا غتكون مواطن عادي وولدك غيكون مواطن عادي، إلا قدمتي لنفسك خدمة أو للأقارب ديالك اليوم، شكون اللي غيقدمها لهم غدا ملي تمشي عليك السلطة وملي تمشي عليك المسؤولية وملي تمشي عليك المكانة، إلا كنت بغيتي تخدم أسرتك حقيقة والمقربين ديالك والأصدقاء ديالك والحزب ديالك، عمل المبادئ ديال العدل، باش ولدك غدا وبعد غدا يقول مع راسه الحمد لله، عندي كفاءة جبت، ما عنديش كفاءة ما جبتش، هذا هو. أما من بعد غادي يبقى اليوم كيتقطع، اليوم كيستافد ولكن غدا غايقى يتقطع وغادي يشوف باللي الأمور ماشي هي هديك، هاد الروح هذه هي اللي مهمة اليوم، كيفاش غانعملوها؟ واش يكفي فيها الإجراءات وكفي فيها القرارات؟ راه احنا غادين، هاد الحكومة راه تتخدم جات باش تخدم، ما عندهاش الأهداف فلسفية أخرى، جات باش تخدم المواطنين في المشاكل ديالهم. طبعاً هنالك تشويش، طبعاً هنالك مقاطعة، مقاطعات ماشي مقاطعة واحدة، من مختلف الأشكال والأنواع ديال مخلوقات الله، ولكن احنا خاصنا نتفاهموا أنه احنا ما غانترجعوش، غانمشيوا لأن اليوم هو مسؤولية الوطن، ما حنا في هاد المسؤولية غادي نعملوها والوطن ما غادي يتسامح معنا إلا ما قمناش بالواجب ديالنا، فاحنا غادين، وهذه أول مرة تيقول لي السيد وزير الوظيفة العمومية عندنا برنامج لتبسيط المساطر غادين فيه وغادين نمشيو فيه.



الروح هذه هي اللي مهمة اليوم. ولكن نحن كحكومة ليس بين أيدينا، بعد محاولة التوعية التي هي ضرورية، لأن التخليق ما بمكنلوش يكون إداري وقانوني فقط، بعد محاولة التوعية والمحاولة ديال التخليق ليس عندنا إلا المساطر وإلا القوانين، وإلا ربط المسؤولية بالمحاسبة والزجر حين سيكون ذلك ضروريا. ولكن إذا كان هنالك من يدافع عن المرتشين ومن يدافع على المفسدين ومن يقول لهم إذا وقعتم في مصيبة أو وقعتم في مخالفة تأتون عندي أنا أحميكم وساعتها لا تصل إليكم يد القضاء ولا يصل إليكم أحد، ساعتها ترتبك الأمور، ولكن في الأخير الحق دائما غادي ينتصر ودائما غادي يغلب وغادي يبقى كيشتاغل، واحنا غانحاولوا ما أمكن باش نمشيو في هاد الاتجاه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا السيد رئيس الحكومة، شكرا السادة الوزراء، شكرا السيدات والسادة النواب على مشاركتهم في هذه الجلسة. ورفعت الجلسة.

يشاركوا فيها باعتبارهم ما يطلبوا إلا الحقوق ديالهم، لأن حتى المواطن ماللي تيكون عنده شي رغبة ما تيقاش يفكر في القانون دائما ماشي كلشي. فاحنايا تيخص يفهموا هاد الإخوان الموظفين، أنه لا ما قدرناش نتغلبوا على الأجور ديالنا بشي طريقة، نتغلبوا عليها بالإنتاج، نتغلبوا عليها بالتقدم، نتغلبوا عليها من خلال إعطاء فرص للمقاوم، ملي يجي المقاوم الأجنبي يلقي البلاد يعني الظروف اللي كيلقى فيها باش يمارس الأعمال دياله وباش يعمل الاستثمارات دياله يلقي فيها السهولة، لأنه كان مع الأسف الشديد شحال هذه، كان النفسية اللي تخلقات عند الموظفين أن هداك اللي كيحي يعمل الاستثمار كبير حتى أنا خاصني نريح معه، وإلا كان براني ولا كان ولد البلاد بحال بحال، كان اتساع كان المقاوم كبير واخا كيغطي للموظف الرشوة تيبقى عنده الريح اليوم ما بقاش، الأمر ضاق اليوم أصبحت المنافسة قوية والمنافسة في الأثمان وفي le prix de reviens وفي كل صغيرة وكبيرة، وهذا يتطلب أنه هاد المسائل نضرب عنها صفحا. واللي كان باغي الفلوس بزاف ويعيش ميزان، يتوكل على الله ويخرج لأرض الله الواسعة، يمشي للتجارة، يمشي للصناعة، يمشي للفلاحة، يمشي للسياسة، يمشي للمجالات اللي فيها الثروة، أما هذا مجال ديال الشأن العام، اللي تيدخل الشأن العام تيدخل باش يخدم الوطن وباش يأخذ بمقدار، يعطي بدون حساب ويأخذ بالمعروف، هذه هي القاعدة اللي خاصنا نبنوا عليها. ما يمكنش لحد الآن كانت الإدارة تعتبر وسيلة للوصول إلى الثروة، ولهذا اللي قدر ياخذ الرشاوى الكبيرة ولا الصفقات الكبيرة ولا كيمشي لها، واللي ما قدرش كيحكر على هداك اللي صغير تحت وكيجيد له واخا 20 درهم واخا 40 درهم، وتيراكم داكشي وتيخليه يعيش، واللي ما قدرش والو كيتدمر وما كيغطيش وما تيقدرش الخدمات اللي مطلوبة منه، هاد